كتابات حول الدستور من موقع الاتحاد الدستوري

بيان من الإتحاد الدستوري الليبي حول مسألة انعقاد المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية

3 ربيع الثاني 1426 الموافق 11 مايو 2005

الإتحاد الدستوري الليبي

تجرى الإستعدادات في الساحة الليبية على قدم وساق للإعداد للمؤتمر الوطني الذى تقرر إنعقاده خلال يومي 25-26 يونيو فى لندن، حسبما جاء في بيان لجنة الإعداد له في بيانها الصادر بتاريخ 8 مايو 2005، والذى نتمنى أن تكلل كافة خطواته بالنجاح ليحقق آمال الجميع في تقارب وإنصهار كافة قوى المعارضة الليبية في العمل سوياً نحو الوصول إلى الهدف المنشود.

وبهذه المناسبة، ومن أجل أن يصبح هذا المؤتمر نقطة نوعيّة يستفاد فيها من التجارب السابقة التى خاضتها قوى المعارضة الوطنية على مدى ربع قرن من العمل الوطني، ولكي يتوحد من خلالها الموقف النضالي للمعارضة في الخارج مع آمال وطموحات الشعب الليبي بأكمله، نقترح على اخواننا المعارضين اتخاذ خطوة نرى انها ستساعد على تعبير الصورة النمطية في عقل المواطن الليبي تجاه المعارضة الليبية في الخارج، وتزيل عنه ذلك الإنطباع السائد بأنها كيان منفصل أو غريب عنه تعمل على تخليصه من نظام القذافي وفق مفاهيم ورؤية مختلفة عن تلك التى ينشدها ويطمح لها فى خياله للوطن المحرر، صاغتها في نعيم وترف الغربة، بعيدا عنه وعن معاناته في داخل الوطن تحت جور الإنقلاب. أو أنها تسعى إلى تهميشه أو تغييبه في إطار منظورها المختلف لصورة الوطن بعد إنتهاء حكم القذافي. ومن أجل إحلال صورة جديدة فى ذهنه يرى فيها معارضة وطنية تتطلق من إنجازات الشعب ومكاسبه التاريخية، وإنها تطور طبيعي واعتداد لنضال وجهاد أبناء ليبيا، الأوائل منهم والمعاصرين، وأنها لا تختار إلا ما يختاره الشعب نفسه ويقرره ويسهم فيه بذاته، لتتكاتف الجهود من أجل تخليص الوطن من محنته والوصول بليبيا إلى بر الأمان لتشق مسيرتها الطبيعية بين شعوب العالم في أمن ورخاء.

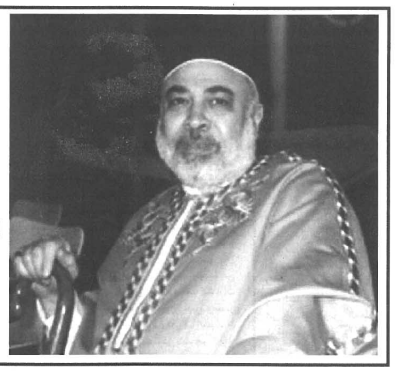

الشيخ محمد بن غبون رئيس الاتحاد الدستوري الليبي

وفي تصورنا إن تفعيل هذه الخطوة يكمن في تبني المعارضة لخيار الشعب التاريخي المتمثل في تثبيت وتأكيد دستوره الذي نالت بلادنا استقلالها على أساسه، فعندما نلتقى جميعنا على مرأى من العالم اجمع حول دستور الشعب، وتحت راية الإستقلال، فإننا نقدم ثلاثة رسائل واضحة لثلاث جهات هامة لقضيتنا الوطنية:

o الرسالة الأولى: تكون لشعبنا الليبي . وهي كما اسلفنا اعلاه . اننا نقول له فيها باننا لسنا بمختلفين عنك ولا مستغنين عنك، بل اننا في حاجة إليك اكثر مما انت في حاجة إلينا.

o الرسالة الثانية: تكون لرئيس النظام الحاكم في البلاد وجلاد الشعب، نقول له فيها إنه حتى وإن طالت المدة فنحن لازلنا نتمسك بوطننا الذي اغتصبته، ولانزال على تشبثنا بشرعيتنا التي انتهكتها، واننا أمة لها ماض عظيم لن يُمحَ قمعك وسطوة اجهزتك ولجانك الهمجية في إلغاءه، فنحن قادرون على إحيائه مرة أخرى والإنطلاق منه لبناء ليبيا المستقبل.

o الرسالة الثالثة: تكون موجهة للعالم صاحب المصالح الإستراتيجية الذي يخطط لعشرات السنين مستقبلا، نقول لهم فيها بأنهم أمام إنطلاقة جديدة، حضارية وجادة تحتم عليهم مراجعة حساباتهم وتحديد مصادر ومنابع مصالحهم التى . هى حتما . تكمن في الرهان على الشعب الليبي، لأن رهانهم على القذافي لن يفيدهم سوى لفترة عابرة ستنتهي - مهما طالت مدتها- بزواله عن الحكم.

ولعله من أولى ثمرات هذه الخطوة، إن اتخذت بالشكل والترتيب الصحيح، إنها تمكن للمعارضة الليبية من تبوء وضع يسمح لها برفع دعوى قضائية على هيئة الأمم المتحدة لخذلانها للشعب الليبي بتسليمها لمقعد ليبيا في هيئتها الموقرة للقذافي صبيحة يوم إنقلابه، ولم تتمسك بشرطها (الدستور) الذي اشترطته لعضوية ليبيا في هيئتها الأممية، ومطالبتها بمنع نظام الإنقلاب من تمثيل ليبيا لديها طالما كان ذلك الدستور بعينه غير ممول به في البلاد.

وهي خطوة، وإن كنا لا نطمع في الحصول من خلالها على حكم قضائي ملزم للهيئة الأممية، ولكنها حتما ستجذب انتباها عالميا لفترة طويلة من الوقت يمكن تسخيره في مواجهة القذافي، كما أننا سنبرهن بها انه بإستخدام الوسائل الحضارية يمكننا ردع الهمجية والظلم السافر. علاوة على كل ذلك، فإن مثل هذا الإجراء يمكن له أن يفرض سابقة قانونية في الهيئة الدولية تتمثل في عدم استقبالها لقاهري الشعوب كممثلين شرعيين عن ضحاياهم.

وفي الوقت الذي نناشد فيه إخواننا المعارضين الإلتقاء حول دستور الشعب فإننا نود التأكيد على النقاط التالية:

1. إن الإلتقاء حول دستور البلاد لا يعنى انه اعتراف ضمني بمنح الحق لأية جهة تتبناه كبرنامج نضالي لها، وهو أيضاً لا يعني إقرارا بإلغاء نظام حكم معين أو التزاماً بشخصيات دون سواها. فهذه الأمور من صلاحيات الشعب، وهو بأكمله من يقررها.

2. إن الإلتقاء حول دستور البلاد لا يعني الإحتفاظ به كما هو عليه الآن، فالطبع سيكون هناك بعض التعديلات التى ستجرى على مواده لكى تساير التغيرات الطارئة، كما يتم إضافة مواد جديدة تتوافق مع المعطيات السائدة والجارية فى وقتنا الحاضر وتتواكب مع احتياجات أبناء الوطن ودولتهم العصرية ، وهذا ما يتم عمله في داخل بلادنا وليس خارجها، حيث يتم إجراء التغيير فى بنود ومواد الدستور على تراب الوطن وبمشاركة شعبنا كله، الذى هو وحده له الحق فى الإبقاء على دستوره وتعديله وتنقيحه وبلورته ليتماشى مع ظروف وشكل الحكم وشكل الدولة الجديد أو يقرر إستبداله كلية بغيره.

3. كذلك، فإن الإلتقاء حول دستور البلاد، يعطي معنى جادا للمطالبة بالعودة إلى الشرعية الدستورية، فبلادنا ليس لها إلا شرعية واحدة، وهى شرعية الإستقلال (دستور الشعب). أما «شرعية الأمر الواقع» (شرعية الإنقلاب) المتمثلة في وثيقته الخضراء فهى خيار غير وارد طرحه بكل المعايير. وكذلك ينبغي عدم الإنزلاق إلى إبتداع شرعية جديدة (شرعية المعارضة في الخارج). وسيظل مصطلح العودة إلى الشرعية الدستورية شعاراً بلا معنى بدون العودة إلى الدستور.

ومن هنا فإنه أمامنا فرصة تاريخية . يرجع الفضل فيها لمن عملوا بإخلاص وتفان وجهود مضنية فى الإعداد لهذا المؤتمر . لعمل جماعي جاد يخطو بنا نحو تحقيق حلم تخليص بلادنا من نظام القذافي الجاثم على أرضها.

العودة إلى الحياة الدستورية أم إلى نقطة الصفر

17 ربيع الثاني 1426 الموافق 26 مايو 2005

تسود ساحة العمل الوطني بالمهجر في هذه الأيام نقاشات ساخنة في خضم الإستعداد والتحضير للمؤتمر الوطني للمعارضة الليبية المزمع عقده في العاصمة البريطانية يومي 25 & 26 يونية المقبل.

كما تشهد هذه الساحة ما يشبه الإجماع على ضرورة العودة إلى الحياة الدستورية في ليبيا المستقبل، وهو امر يدعو إلى التفاؤل والإحباط في ذات الوقت! فالمطالبة بالحكم الدستوري هي شاهد على نضج و تطور إيجابي في أوساط المعارضة الليبية، ودليل على إستيعاب تجارب الأمم التى هاجرنا إليها بعد إغتصاب بلادنا من قبل نظام الإنقلاب العسكري.

أما الجانب المحبط، فهو هذا الإصرار الشديد من بعض المعارضين على البداية من نقطة الصفر، وإجتثاث الجذور الدستورية من بلادنا، وكأن بلادنا ليس لها دستور يعد أكبر مكتسباتها الوطنية والذي جاء نتيجة لجهاد وجهود أجيال وطنية غذتها بدمائها الزكية، لا لسبب إلا لأن معمر القذافي ورفاقه السوء قرروا إلغاءه في صباح ذلك اليوم المشؤوم، ليستبدله في البداية بدستور هزيل صاغه المخبر المصري سئ السمعة فتحي الديب مبعوث الرئيس جمال عبد الناصر للإنقلابيين الجدد، ثم ليستعيض عنه لاحقا بسلسلة من الأفكار المتخبطة تمخضت في النهاية عن ما أسماه «بالوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير»، وهو بذلك قد فعل ما ينادي به بعض هؤلاء المعارضين اليوم، أي تجاوز دستور الشعب واستبداله بدستور جديد. وقد أوضحت السنوات المتعاقبة دوافع القذافي من وراء ذلك حتى لمن غفلوا عنها تحت وطأة الحماس أو الجهل في بدايات عمر الإنقلاب، وهي تحديدا إلغاء 18 عاما من عمر الأمة الليبية وتجربتها الدستورية المعاصرة التي بدأت مع بزوغ فجر الإستقلال واستمرت حتى قيام الإنقلاب، والإدعاء بأن «ولادة الدولة الليبية الحديثة» تمت على يديه صبيحة الفاتح من سبتمبر 1969»، وأن التاريخ الليبي إبتدأ منذ ذلك الحدث.

ونحن نتفق مع من له ملاحظات أو تحفظات على التجربة الدستورية في عهد الإستقلال، ولكننا نصرّ على أنها كانت بداية أخفق الشعب الخارج لتوه من ظلام الإستعمار والجهل والفقر في ممارستها كما ينبغي، تماما مثلما أخفقت الدولة الوليدة آنذاك في ترسيخها «الإصرار اللازم، إلا أن ذلك لا يبرر على الإطلاق التفريط فيها بهذه البساطة وعدم تطويرها والإنطلاق بها نحو المستقبل، لأنها، بالرغم من سلبياتها، هي جذور تجربتنا الدستورية.

والمتتبع لتاريخ الأمم المتحضرة يجد أن التجارب الدستورية الناجحة لم تأت في عقد واحد من الزمان ولا في عقود متتالية، كما إنها لم تكتمل في جيل أو أجيال، بل تكونت من خلال تراكمات تجارب شعوبها عبر الزمن، فتخبطت بين النجاح والفشل حتى وصلت إلى أهدافها المنشودة، ولكن هذه الأمم لم ترض أبدا بأن يكون في تاريخها أكثر من نقطة صفر واحدة، و هي تتصدى لكل من يحاول أن يعيدها إليه ليصبح صاحب فضل عليها.

إن التاريخ لن يغفر لنا، إذا تخلينا طواعية عن مكتسبات شعبنا في غيابه، وقبلنا بخدعة الإنقلاب، أو اقتنعنا أثره في إتخاذ قرار . أو حتى مجرد المطالبة . بصياغة دستور بديل عن دستور الشعب، دستور الإستقلال، مصدر الشرعية التي ننادي بالعودة إليها.

فإن انتهاك الدستور وتجاهله هما وجهان لعملة واحدة

إجابات الاتحاد الدستوري الليبي على استبيان لمقترح مبادئ ثورة 17 فبراير

المقدّم من قبل ملتقى الحوار الوطني الذي عقد في مدينة بنغازي في 2011/07/28

1- الإسلام دين الدولة الليبية، والشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع.

الإجابة : [لا]

التعديل: الدستور الليبي (1951) حسم هذا الأمر منذ أكثر من 60 سنة، حيث تنص المادة رقم (5) على أن «الإسلام دين الدولة». فلا حاجة اليوم إلى فتح باب التصادم بين الاسلاميين والعلمانيين وتشتيت الجهود في ذلك، فما نصّت عليه هذا المادة يكفي، وتُترك تفاصيل التطبيق بحسب ما يتقبله المجتمع ويستوعبه في مراحل تتفاوت بحسب الظروف والزمان تسنّ لها القوانين والتشريعات المناسبة.

2. ليبيا دولة مدنية ديمقراطية، يتم فيها التداول السلمي على السلطة وفقاً لانتخابات حرة نزيهة، ويتم فيها الفصل بين السلطات.

الإجابة: [لا]

التعديل: يترك ذلك للتعديلات التي يجب أن تُجرى على الدستور الليبي (1951) والذي ينص على «تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن الوحدة القومية وتصون الطمأنينة الداخلية وتهيئ وسائل الدفاع المشتركة وتكفل إقامة العدالة وتضمن مبادئ الحرية والمساواة والإخاء وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام». فلا لزوم لعاودة الخوض فيما سبق وأن كُفل لنا.

3. الالتزام بضمان حقوق ذوي الشهداء والمفقودين، وحقوق الجرحى والمجاهدين والمتضررين من أثر حرب التحرير.

الإجابة : [نعم]

التعديل: يُقترح إنشاء لجان ثابتة متخصصة مهمتها توفير هذه الرعاية بما يضمن حقوق هؤلاء المتضررين ويصون كرامتهم.

4. ليبيا دولة واحدة لا تقبل التقسيم، وعاصمتها طرابلس.

الإجابة : [نعم]

التعديل: يجدر التذكير في هذا السياق بما ورد في المادة الأولى من الدستور الليبي (1951) والتي تنص على أن : «ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة . لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن أي جزء من أراضيها».

5. ليبيا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والأمة الإسلامية.

الإجابة : [نعم]

التعديل: يجدر التذكير في هذا السياق أيضاً بأن الدستور الليبي (1951) نص في المادة رقم (3) على انتماء ليبيا إلى الوطن العربي والقارة الأفريقية.

6. القبيلة نسيج اجتماعي من مكونات المجتمع الليبي الأساسية، ولا علاقة لها بأي شكل من أشكال العمل السياسي.

الإجابة : [لا]

التعديل: لا يجوز مصادرة حق أي شخص أو جماعة في ممارسة السياسة في الاطار الذي يسمح به القانون الذي يجب أن يصاغ بوعي كامل لإمكانية إساءة استعمال هذا الحق في تكريس العنصرية القبلية أو الجهوية.

7. الشعب الليبي يقبل الدعم الخارجي غير المشروط، ويرفض الوصاية.

الإجابة : [نعم]

التعديل: [لا تُعدل]

8. رحيل القذافي وأبنائه عن السلطة شرط لضمان مستقبل ليبيا.

الإجابة : [نعم]

التعديل: [لا تعدل]

9. رموز النظام السابق وأركانه وأجهزته القمعية لا محل لهم في قيادة الدولة على المستوى التشريعي والتنفيذي والقضائي.

الإجابة : [نعم]

التعديل: [لا تعدل]

10. لا استيفاء للحقوق إلا من خلال قضاء عادل ومستقل.

الإجابة : [نعم]

التعديل: يجدر التذكير بالمادة (145) من الدستور الليبي (1951) التي تنص على أن «القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وهم غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين في القانون».

11. الدستور يتم إعداده من قبل لجنة تأسيسية ينتخبها الشعب، أو تعيّن من قبل السلطة التشريعية المنتخبة.

الإجابة : [لا]

التعديل: الدستور يتم تعديله أو تنقيحه «من قبل لجنة تأسيسية ينتخبها الشعب، أو تعيّن من قبل السلطة التشريعية المنتخبة». فخطوة إعداد الدستور سبق وأن اتخذها الشعب الليبي قبل أكثر من 60 سنة، ولا يجوز لنا أن نرسّخ سابقة إلغاء الدستور التي مارسها القذافي ونعيد ليبيا إلى نقطة الصفر. كما لا يجوز لنا أن نُفقد ليبيا وشعبها هذا التراث الحضاري العظيم وهذه الأسبقية النادرة لنعود إلى نقطة البداية وكأننا أمة بلا جذور دستورية. فلا ينبغي اهدار الجهود فيما قد أنجزه وضمنه لنا الآباء والأجداد بل ينبغي أن تصب كافة الجهود في تطوير وتنقيح هذه الوثيقة الحضارية العريقة (دستور 1951).

فالدستور الليبي (1951) يتوفر على خاصية فريدة من نوعها كونه تمت صياغته قبل تنصيب الحاكم على البلاد مما يجعله قابلا للتعديل ليناسب أي شكل للدولة ونظام الحكم الذي يرتضيه الشعب. وكذلك فهو يتوفر على آلية ذاتية لتعديله وتنقيحه من داخله وبدون الحاجة إلى إلغاء، وهناك سابقة في ذلك عندما تم تغيير شكل الدولة سنة 1963 من الشكل الفيدرالي إلى الدولة الموحدة وتعديل اسمها بناء على ذلك.

كذلك فإن الدستور الليبي تم الشروع في صياغته من قِبل «الجمعية الوطنية الليبية» -التي لم يطعن أحد في شرعيتها أو أحقيتها في تمثيل الشعب- قبل ما يقرب من السنتين من اعلان استقلال البلاد وولادة الدولة الليبية الحديثة في 24 ديسمبر 1951 ، وعليه فهو يعد الوثيقة الوطنية التي ولدت من رحمها الدولة الليبية، مما يكسبه قيمة أكبر من قيمة الحاكم -مهما كانت صفته- وتجعله للمرجعية الكبرى فوق كل مرجعية أخرى.

هذه خصائص يتميز بها دستور بلادنا كفلها لنا المخلصون من جيل الآباء والأجداد فلا ينبغي لنا أن نفرط فيه، خاصة في هذه المرحلة من مسيرة ليبيا نحو المستقبل الواعد بروح ثورة 17 فبراير المجيدة، والتي نحتاج فيها إلى كل ما من شأنه أن يجمع ولا يفرّق، ويقلل من الانشقاق بمسائل لا يخلو بعضها من حساسيات (حقوق الأقليات، الدين .. الخ) قد تم حسمها بما يحقق الحد الذي يكفل حقوق الجميع ويرضي كافة الأطراف بدون الحاجة إلى الانشغال في الخوض في نقاشات وجدال حولها.

خاصية أخرى لا تقل أهميتها عما سلف ذكره هي أن الدستور الليبي (1951) يعد ملكاً لجميع الليبيين على قدم المساواة ليس فيه فضل ولا منّة لأي جهة أو تنظيم أو حزب من شأنه أن يثير عدم قبوله من قبل المواطنين كأساس تعكف على تطويره وتعديله نخبة من الخبراء وأهل التخصص في الشؤون الدستورية والقانونية ليتناسب مع متطلبات العصر ويتوافق مع طموحات المواطنين وتطلعاتهم.

أي مقترحات أخرى :

الإجابة : [لا]